



تحليل تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على سياسات التأمين في الشركات العراقية

Analysis of the impact of political and economic conditions on insurance policies in Iraqi companies

الباحثة: بوران فاضل صالح

bwrnfadeel@gmail.com

المخلص

تناولت هذه الدراسة أثر العوامل السياسية والاقتصادية على سياسات شركات التأمين العراقية وذلك عبر دراسة أثرها على الربحية كأحد المؤشرات الهامة في رسم السياسات واتخاذ القرار في شركات التأمين، وتم ذلك عن طريق استبيان تم توزيعه على عدد من العاملين في قطاع التأمين كما تم تحليل الاستبيان عن طريق برنامج SPSS 23 واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة. تم التوصل خلال الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للربحية في سياسات شركات التأمين، وإلى أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين العوامل السياسية وربحية شركات التأمين، كما تم التوصل إلى وجود تأثير للعوامل الاقتصادية (البطالة، التضخم، مستوى دخل الفرد، معدلات الفائدة) على ربحية شركات التأمين. مما يتطلب من شركات التأمين إجراء دراسات تحليلية معمقة لكافة العوامل السياسية والاقتصادية في البيئة المحيطة عند وضع السياسات وقبل اتخاذ القرار.

Abstract

This study examined the impact of political and economic factors on the policies of Iraqi insurance companies by studying their impact on profitability as one of the important indicators in policy-making and decision-making in insurance companies, this was done through a questionnaire that was distributed to a number of workers in the insurance sector. The questionnaire was also analyzed using the SPSS 23 program and the appropriate statistical tests were used.

It was found that there is a statistically significant effect of profitability on the policies of insurance companies, there is a statistically significant relationship between political factors and the profitability of insurance companies, It was also found that there is an impact of economic factors (unemployment, inflation, per capita income level, interest rates) on the profitability of insurance companies.

Which requires insurance companies to conduct in-depth analytical studies of all political and economic factors in the surrounding environment when developing policies and before making decisions.

المبحث الأول: تمهيد

١-١ - مقدمة:

يعتبر قطاع التأمين احد القطاعات الاقتصادية الهامة التي تساهم في التنمية الاقتصادية في البلاد، وتعزز القدرة المالية، كما يمثل عاملاً أساسياً ووعاء ادخار مهم في تمويل الأنشطة المالية والاقتصادية سواء من خلال الاموال أو الأقساط الواردة إلى شركات التأمين، او من الاستثمار في قطاعات أخرى، كما أن التمويل يقوي الروابط بين أفراد المجتمع وينمي الشعور بالمسؤولية.

وتعتبر الربحية أحد مؤشرات الأداء العامة لشركات التأمين، وأحد الأهداف الأساسية عند رسم سياسات هذه الشركات لضمان بقائها واستمرارها.

من هنا ومن أهمية التأمين الاقتصادية والاجتماعية، ستتناول هذه الدراسة أثر الربحية على سياسات شركات التأمين، وأثر العوامل السياسية والاقتصادية على ربحية شركات التأمين العاملة في قطاع التأمين العراقي.

٢-١- إشكالية البحث:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للربحية في سياسات شركات التأمين.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل السياسية في ربحية شركات التأمين.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية في ربحية شركات التأمين.

٣-١- أهداف البحث:

- التعرف على دور الربحية في سياسات شركات التأمين.
- تحديد أثر العوامل السياسية في ربحية شركات التأمين.
- تحديد أثر العوامل الاقتصادية (البطالة، التضخم، مستوى دخل الفرد، معدلات الفائدة) في ربحية شركات التأمين.

٤-١- فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث في ثلاث فرضيات أساسية وهي:

- ١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الربحية في سياسات شركات التأمين.
- ٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل السياسية في ربحية شركات التأمين.
- ٣- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية في ربحية شركات التأمين، عبر

الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدلات التضخم في ربحية شركات التأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة في ربحية شركات التأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للركود الاقتصادي في ربحية شركات التأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتوسط دخل الفرد في ربحية شركات التأمين.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات التنوع في ربحية شركات التأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات في ربحية شركات التأمين.

١-٥- منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المسح الإحصائي لتحقيق أهداف الدراسة.

١-٦- مجتمع البحث:

يتألف مجتمع الدراسة من ١٢ شركة تأمين من شركات التأمين العاملة في قطاع التأمين في العراق.

المبحث الثاني: الاطار النظري

٢-١- مفهوم التأمين:

تعود جذور التأمين باختلاف أنواعه إلى الماضي القديم، فقد عرف البابليون التأمين البحري عام ٢٢٥٠ ق.م، وكذلك الفينيقيون القدماء بسبب تجارتهم البحرية، ويذكر ابن خلدون أن العرب عرفوا تأمينات الممتلكات في أكثر من صورة.

ويمكن القول أن التأمين ظهر نتيجة الخوف من التعرض للمخاطر سواء في الحياة أو الأموال أو الممتلكات، فيتم اللجوء إلى شركات التأمين للتعاقد معها لتسديد مبلغ معين من المال عند تحقق الخطر مقابل قسط مالي يتفق عليه، وقد تعددت التعاريف التي تناولت التأمين، فهو عبارة عن أسلوب يقوم المؤمن من خلاله بعملية تنظيم التعاون بين مجموعة من المؤمن لهم نتيجة تعرضهم لأخطار محددة، ومن ثم القيام بدفع تعويض لمن يقع عليهم الخطر ويحصل هذا الامر بفعل القيمة المشتركة للأقساط التي يتم جمعها منهم (قاسم، ٢٠٠٧، ٤٦٥)

وقد عرّف المشرع العراقي في نص المادة ٩٨٣ من القانون المدني العراقي التأمين على أنه عقد به يلتزم المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، وذلك في مقابل أقساط مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن.

٢-٢- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتأمين:

يشكل التأمين في المجتمعات المتقدمة سمة مهمة تدل على تطور الدول الاجتماعي والاقتصادي فيها، ويمكن القول أن التأمين يشكل جزءاً مهماً ضمن القطاعات الاقتصادية ذات الفوائد العديدة للمجتمع، حيث يدفع التأمين أصحاب رؤوس الأموال لمزيد من الاستثمار نتيجة وجود تأمين على ممتلكاتهم وأصولهم، كونها تجعل الأخطار التي يتعرضون لها ذات درجة منخفضة، فيتمكنون من تحديد مجموع الأخطار وحصرها بالعمل التجاري فقط، فيرفع من درجة خبرتهم وتخصصهم، وبالتالي فإن التأمين

يشكل مناخاً آمناً يسوده الاستقرار، مما يفسح المجال لأصحاب الأعمال والعاملين القيام بوظائف مهمة تساهم في عمليات الإنتاج مما يؤدي لزيادة التأمين بفعل رفع الانتاجية وزيادتها. كما يساهم التأمين في تسهيل عملية التمويل من المصادر الخارجية للمشاريع التي تتطلب الائتمان، فوجود التأمين بحد ذاته على العمليات المرتبطة بتلك المشاريع يضيف لها طابعاً من الموثوقية تؤهلها للحصول على التمويل من مؤسسات التمويل أو البنوك.

ويلعب التأمين دوراً مهماً في تمويل خطط التنمية الاقتصادية في عدد من الدول من خلال قدرته على توليد فوائد متجمعة، فهذه المدخرات التي تتشكل من خلال قيام المشتركين بدفع الأقساط المترتبة عليهم يتم توجيهها نحو المشاريع الاستثمارية ذات الأمد الطويل، وفي تحليل أعمق يمكن القول أن التأمين يوفر مناخاً تجارياً يتسم بالتوازن والاستقرار من خلال قدرته على تقديم البديل تجاه الآخرين عن المسؤولية المناطة به (شريقي ومحمد، ٢٠٠٨، ٢٣).

ومن الناحية الاجتماعية فإن التأمين يضيف طابعاً من التعاون بين أفراد المجتمع كونهم يتعاونون في مواجهة الأخطار، ويعزز التأمين الشعور بالمسؤولية نحو الأفراد أصحاب الصلة، ويوفر التأمين الصحي الإلزامي الخدمات العلاجية والرعاية الطبية الكاملة لكافة أفراد المجتمع مما يقدم صورة لمجتمع متمكن. ومن مهام التأمين قدرته على خفض حجم الخطر ورفع درجة السلامة، ولتحقيق ذلك يجب تطوير الإجراءات والبرامج وتمويل أبحاث التأمين التي تعزز الدافع لدى المشتركين لتوخي السلامة من خلال الالتزام بشروط إجرائية يتعهدون بها (شريقي ومحمد، ٢٠٠٨، ٢٣).

لا تنحصر أهمية التأمين في توفير الأمان المعنوي بل يتعداه إلى مجموعة من المهام الأخرى ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي، ونستعرض فيما يلي أهمها:

- وسيلة لكفالة الأمن للمؤمن له، وبالتالي ينعكس على زيادة الانتاج في المجتمع وتطوير اقتصاده وحماية رؤوس الأموال والأيدي العاملة (Picard & Besson, 1975, 14).
- وسيلة لتكوين رؤوس الأموال من مجموع الأقساط المدفوعة للشركات مما يجعلها تتصف بالقوة المالية الكبيرة، ما يبرز التأمين كقوة مؤثرة في الاقتصاد القومي.
- وسيلة للائتمان: فالتأمين يضمن للأفراد توافر الائتمان بطرق متنوعة من خلال قدرته على دعم الضمان المقدم من قبل الدائن للمؤمن له، وعلى مستوى الدولة فإنه يعمل على بث رؤوس الأموال فيها من مجموع الأقساط بالإضافة إلى الاحتياطات فتجعل منها ملجأ مهماً للاقتراض من خلال السندات التي تصدر عن الشخصيات العامة أو الدولة نفسها والتي تتولى شركات التأمين فيما بعد العمل على شرائها، وهذا من شأنه أن يجعل التأمين وسيلة مهمة للائتمان في الدولة (قاسم، ٢٠٠٧، ٤٨٢).



- يلعب التأمين دوراً غير مباشر في تخفيض نسب وقوع الحوادث من خلال تجنب مسبباتها، وتلاشي وقوعها (قاسم، ٢٠٠٧، ٤٨٣).

٢-٣- شركات التأمين في العراق:

كانت بداية نشأة التأمين في العراق على شكل شركات تأمين أجنبية تشكل فروعاً لشركات متعددة منها الانجليزية والفرنسية والهندية وغيرها، ومع التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي ازداد الاهتمام بقطاع التأمين في العراق حيث صدر أول قانون للتأمين في العراق عام ١٩٣٦ برقم ٧٤ وتم بموجبه تأسيس أول شركة تأمين عراقية خالصة، فيما بعد تم تعديل قانون تأسيس شركة التأمين بالقانون رقم ٩٤ لعام ١٩٦٠، وتطورت التشريعات النازمة لهذا القطاع وصولاً إلى قانون تنظيم أعمال التأمين رقم ١٠ لعام ٢٠٠٦ الذي يخول لديوان التأمين العراقي سلطة الإشراف على أنشطة التأمين التي تقوم بها الكيانات الاعتبارية أو الأفراد في العراق، كما أنشئت جمعية التأمين العراقية بموجب نفس التشريع.

يعمل في العراق ٢٩ شركة تأمين تم توضيحها في الجدول التالي الذي تم إعداده بناء على بيانات جمعية التأمين العراقية ويتضمن أسماء شركات التأمين ورأس مال كل شركة والاحتياطيات والفائض والعجز، وإيرادات العمليات التأمينية والاستثمار لعام ٢٠٢٠:

الجدول (١) أسماء شركات التأمين ورأس مال كل شركة والاحتياطيات والفائض والعجز، وإيرادات

العمليات التأمينية والاستثمار لعام ٢٠٢٠

اسم الشركة	رأس المال	الاحتياطيات	الفائض والعجز	إيرادات عمليات التأمين	إيرادات الاستثمار
شركة التأمين الوطنية	15,000,000	109,529,838	14,680,494	92,585,395	6,209,853
شركة التأمين العراقية	2,000,000	46,672,829	8,308,084	63,335,455	3,403,297
شركة إعادة التأمين	15,000,000	33,598,884	1,600,559	17,033,639	2,738,704
شركة الحمراء للتأمين	7,000,000	1,007,715	853,433	21,232,031	14,594
شركة دار السلام للتأمين	7,000,000	255,576	32,945	3,287,833	293,126
شركة الامين للتأمين	3,819,312	*****	143,552	631,995	116,743
الشركة الاهلية للتأمين	2,500,000	*****	*****	*****	*****
شط العرب	15,000,000	584,796	281,916	926,556	209,378
الخليج للتأمين	2,000,000	*****	15,592	108,203	37,397
العراق الدولية للتأمين	3,704,000	83,843	107,454	194,877	199,760
الرهام للتأمين	2,500,000	*****	*****	*****	*****
البادية للتأمين	15,000,000	694,999	541,343	2,430,653	292,542
الاتحاد الدولية للتأمين	3,000,000	39,283	176,435	168,265	*****
كوردستان الدولي للتأمين	5,000,000	*****	98,397	*****	*****



*****	174,018	3,476	*****	5,000,000	الشرق الأوسط للتأمين
*****	*****	*****	*****	1,000,000	الخير للتأمين
4,184	24,969,521	235,297	511,100	5,000,000	دار الثقة للتأمين
*****	405,851	55,865	*****	15,000,000	التضامن للتأمين
77,113	942,228	127,744	*****	5,000,000	اور للتأمين
*****	*****	3,953,529	*****	15,000,000	الود للتأمين
*****	250,000	55,949	*****	5,000,000	جيهان للتأمين
165,000	832,925	100,910	*****	7,500,000	المصير للتأمين
483,657	9,358,911	884,999	*****	12,500,000	دنيا للتأمين
206,749	10,600,603	3,150,641	4,800,912	30,000,000	آسيا للتأمين
*****	417,554	41,453	107,000	15,000,000	اليمامة للتأمين
*****	150,348	11,664	*****	15,000,000	الأندلس للتأمين
*****	2,366,530	13,064	*****	40,000,000	كار للتأمين
194,815	195,416	99,424	*****	15,000,000	الشرق للتأمين
*****	351,918	895,430	*****	500,000	ستار كار للتأمين

المبحث الثالث: أثر الربحية على سياسات شركات التأمين وأثر العوامل السياسية على الربحية

٣-١- مفهوم الربحية:

تعتبر الربحية من أهم مؤشرات الأداء لشركات التأمين بالإضافة إلى الحصة السوقية، والنمو في حجم الأعمال، وتتناول هذه الدراسة الربحية لاعتبارها الهدف الأول لجميع الشركات والمنظمات والأمر الأهم لضرورة بقائها واستمرارها وبالتالي لما لها من دور هام وفعال في توجيه قرارات وسياسات شركات التأمين التي تهدف بشكل أساس إلى تحقيق أهداف التطور والنمو المالي والاقتصادي عبر تحقيق الربحية الأعلى وأدنى معدل مخاطرة.

ويقصد بالربحية تحقيق عائد على الأموال المستثمرة، والذي يكون أعلى من العائد الذي يمكن تحقيقه من توظيف رأس المال ذاته في استثمارات بديلة ضمن درجة مخاطرة محددة (نادر، ٢٠١١، ص٣٢). وتقاس الربحية عادة بنسبة المطالب إلى حقوق الملكية لكل شركة، أو معدل العائد على حقوق الملكية، أو معدل العائد على الأصول لكل شركة، كما يحسب بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول كمقياس للحكم على مقدرة وكفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة، حيث يعتبر محصلة لجميع بنود الأصول في الميزانية، وجميع بنود قائمة الدخل، لذا يعد مقياساً للجودة العامة لمحفظه الاستثمار في شركات التأمين.

وتقاس الربحية بما يلي:

١- **معدل العائد على الأصول:** حيث يعكس هذا المؤشر قدرة الشركة على توليد الأرباح من أصولها، وإن ازدياد هذا المعدل عامل هام لتوسيع شركات التأمين ويتم حسابه من خلال النسبة التالية:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح / إجمالي الموجودات.

٢- **معدل العائد على حقوق الملكية:** يعتبر هذا المؤشر مقياساً لقدرة الإدارة على استخدام أموال المساهمين في توليد الربح للشركة، وإن ازدياد هذا المعدل هام لتوسيع نشاطات شركات التأمين، ويحسب من العلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية.

وتعتبر السيولة والملاءة المالية من أهم العوامل المؤثرة في الربحية:

• السيولة:

وتعرف بمدى إمكانية تحويل الأصول إلى نقد وضرورة وجود أموال جاهزة تكفي لمواجهة التزامات الشركة المختلفة عند استحقاقها، والسيولة في مجال التأمين تشكل العنصر الأساسي عند تشكل الخطر المؤمن ضده، فنقص السيولة يؤثر على وضع شركات التأمين وعلى موثوقيتها وأرباحها. حيث أن غياب العمل بقاعدة تحقيق التوافق في آجال الاستحقاق بين أصول والتزامات شركة التأمين أو أي خلل في هذه القاعدة قد يهدد وضع السيولة في الشركة بالخطر، خصوصاً وأن شركات التأمين تتعامل بأموال المؤمن لهم لذلك ينبغي الحذر الشديد في اتخاذ القرارات الاستثمارية لتجنب العسر المالي.

وتحسب السيولة في شركات التأمين بقسمة الاحتياطيات الفنية على الموجودات المتداولة، حيث تعرف الاحتياطيات الفنية بالمبالغ التي يجب على المؤمن اقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة التزامات الشركة المترتبة عليها لحملة الوثائق والمستفيدين (زاهر، ٢٠١٤، ٢٥١).

كما يقصد بالسيولة قدرة الشركة على مقابلة التزاماتها بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة في القيمة، وبالتالي تحتسب أيضاً من خلال النسبة التالية: إجمالي الموجودات / إجمالي المطالب.

• الملاءة المالية:

وتشير إلى قدرة شركة التأمين على دفع التزاماتها من مواردها الخاصة، وتعرف شركة التأمين المليئة بأنها الشركة القادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت وتحت أي ظرف، حيث تسعى شركات التأمين إلى تعظيم مردوداتها المالية من أجل تدعيم مركزها المالي الذي يعتبر من الدوافع الأساسية لجمهور المؤمن لهم للاكتتاب لدى



شركات التأمين من أجل ضمان الحصول على مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن ضده (Chen & Yang, 2023, p11). ومن أهم العوامل التي تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين:

- السياسة الاكتتابية السليمة وتحقيق عائد تأميني مناسب.
 - السياسة الاستثمارية السليمة لشركة التأمين.
 - السياسة السليمة في اختيار معيدي التأمين.
 - السياسة السليمة في إدارة الأموال، بتنظيم تدفق الإيرادات والمدفوعات.
- ٣-٢- تحليل أثر الربحية على سياسات شركات التأمين وأثر العوامل السياسية على الربحية:
- تم إعداد استبيان خاص وزع على عينة من الموظفين والعاملين والمدراء العاملين في قطاع التأمين، حيث يتألف مجتمع البحث من ١٢ شركة تأمين عاملة في مجال التأمين في العراق وهي:
- شركة التأمين الوطنية.
 - شركة التأمين العراقية.
 - شركة إعادة التأمين.
 - شركة الحمراء للتأمين.
 - شركة دار السلام للتأمين.
 - شركة الأمين للتأمين.
 - الشركة الأهلية للتأمين.
 - شركة شط العرب.
 - شركة الخليج للتأمين.
 - شركة العراق الدولية للتأمين.
 - شركة دار الثقة للتأمين.
 - شركة البادية للتأمين.
- بلغ تعداد مجتمع البحث ٢٨٦٠ عاملاً وتم احتساب حجم العينة اعتماداً على القانون التالي:

$$\tilde{n} \geq \frac{N \cdot Z_{1/2}^2 \cdot r \cdot q}{N \cdot d^2 + Z_{1/2}^2 \cdot r \cdot q}$$

$$Z_{1/2} = 1.96$$

$$d = 0.05$$

$$r = q = 0.5$$

وعند مستوى دلالة ٥% بلغ حجم العينة ٣٣٩ على الأقل.

حيث Z قيمة المتحول المعياري وتساوي ١.٩٦ عند درجة ثقة ٩٥% ومستوى دلالة α يساوي ٠.٠٥
R: نسبة تواجد الخاصة في المجتمع المدروس.

d: الحد الأعلى للخطأ المسموح به عند تقدير المؤشرات ويساوي ٠.٠٥

تم توزيع ٣٥٠ استبيان على العاملين في شركات التأمين عينة الدراسة، وتم استعادة ٣٢٤ استبيان لصالح التحليل بنسبة إجابة ٩٢.٥٧% والجدول التالي يبين أعداد المجيبين حسب الشركات:

الجدول (٢) توزع أعداد المجيبين حسب الشركات

الشركة	شركة التأمين الوطنية	شركة التأمين العراقية	شركة إعادة التأمين	شركة الحراء للتأمين	شركة دار السلام للتأمين	شركة الامين للتأمين	الشركة الاهلية للتأمين	شركة شط العرب	شركة الخليج للتأمين	شركة العراق الدولية للتأمين	شركة دار الثقة للتأمين	شركة الباقية للتأمين
عدد المجيبين	٣٢	٣٤	٣٠	٢٣	٢٨	٢١	٣١	٣٢	٢٦	٣٣	١٩	١٥

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامجي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS كما تم استخدام مستوى الدلالة ٥%، واستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات استمارة الاستبيان.
- اختبار ستودنت لعينة واحدة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات المطلقة والنسبية.
- الانحدار الخطي البسيط.

وصف أداة البحث:

تم استخدام أسلوب الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات واشتمل الاستبيان المصمم على ثلاث أجزاء:

- الجزء الأول تضمن معلومات عن الشركة.
- الجزء الثاني تضمن معلومات عن المجيبين (طبيعة العمل، المستوى التعليمي، الاختصاص الدراسي، وسنوات الخبرة).
- الجزء الثالث تضمن على محورين: الأول محور الربحية ويتكون من ٥ عبارات، والثاني محور العوامل السياسية وتضمن ٩ عبارات، ويجاوب على هذه العبارات باستخدام إحدى الإجابات الخمس لمقياس ليكرت، والجدول التالي يبين تقييم العبارات وفق ليكرت:



الجدول (٣) يبين تقييم العبارات وفق ليكرت

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المجال	١.٧٩- ١.٠٠	١,٨٠- ٢.٥٩	٢.٦٠- ٣.٣٩	٣.٤٠- ٤.١٩	٤.٢٠- ٥.٠٠

صدق الأداة:

يقصد بصدق الأداة شمول الاستبيان على كل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، وتم في هذه الدراسة استخدام مقاييس عالمية فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار والسياسات لدى شركات التأمين وبالتالي هي بالضرورة محققة لشروط الصدق غير أنه تم تعديل بعض العبارات وتوطينها حسب البيئة المدروسة، لذا كان لا بد من إجراء مقياس الصدق والثبات تأكيداً لدقة المقياس المستخدم.

- **صدق الاتساق الداخلي للفقرات:** تم احتساب معاملات الارتباط بين متوسط العبارات لكل محور مع المتوسط الكلي للمحور الذي ينتمي له المقياس، وهذا موضح في الجدول التالي:

الجدول (٤) يبين صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

المحور	المقياس	عدد البنود	معامل الارتباط Pearson Correlation	احتمال الدلالة Sig
الربحية	الربحية	5	0.88	**0.000
العوامل	السياسية	6	0.704	**0.000

نجد أن معاملات الارتباط بين متوسط العبارات لكل متغير على حدة مع المتوسط الكلي للمحاور هي معاملات ثبات داخلي ($\text{sig} < 0.05$). وبالتالي تم التأكد من صدق فقرات أداة البحث.

- **ثبات الأداة:** تفسر درجة المصادقية ألفا بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، والقيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي ٦٠% وما فوق، وقد تم بحث مدى توفر الثبات في إجابات أسئلة الاستبيان باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (٥) معامل ألفا كرونباخ

المحور	المقياس	عدد البنود	ألفا كرونباخ	معامل الصدق الجذر التربيعي للثبات*100
الربحية	الربحية	5	0.916	95.71%
العوامل المؤثرة	السياسية	6	0.727	85.26%

نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ أعلى من ٦٥% وبالتالي يمكن اعتماد نتائج الاستبيان.

٣-٣- تحليل إجابات محور أثر الربحية على سياسات شركات التأمين:

يبين الجدول التالي إجابات محور الربحية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ورتبة العبارة:

الجدول (٦) إجابات محور الربحية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

العبارة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإجابة
يتم تعديل خطط الشركة السنوية اعتماداً على أرباحها في العام السابق	العددي	5	15	37	171	96	4.04	0.86	موافق
	النسبي	1.5%	4.6%	11.4%	52.8%	29.6%			
يتم استثمار أرباح الشركة في الأوراق المالية (الأسهم والسندات)	العددي	3	18	84	150	69	3.81	0.86	موافق
	النسبي	0.9%	5.6%	25.9%	46.3%	21.3%			
يتم استثمار أرباح الشركة في العقارات	العددي	4	13	57	167	83	3.96	0.84	موافق
	النسبي	1.2%	4.0%	17.6%	51.5%	25.6%			
يتم استثمار أرباح الشركة في شركات إعادة التأمين	العددي	4	9	37	189	85	4.06	0.77	موافق
	النسبي	1.2%	2.8%	11.4%	58.3%	26.2%			
يتم استثمار أرباح الشركة على شكل ودائع في المصارف	العددي	7	15	37	182	83	3.98	0.87	موافق
	النسبي	2.2%	4.6%	11.4%	56.2%	25.6%			
المتوسط الكلي									
							3.97	0.73	موافق

يتضح من الجدول (٦) بعد إجراء المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات عامل الربحية أن اتجاهات المجيبين نحو جميع عباراته تقع ضمن المجال 4.19 - 3.40 وهي توافق الإجابة "موافق" وبالنظر إلى مضمون العبارات فإن هناك موافقة على أن عامل الربحية من العوامل المؤثرة في سياسات شركات التأمين وبوزن نسبي ٧٩.٤٠%، ومن وجهة نظرنا نرى أن عامل الربحية يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة في سياسات شركات التأمين لأنه أحد أهم مخرجات شركات التأمين التي تضمن استمراريتها وتنوع منتجاتها.

٣-٤- تحليل محور أثر العوامل السياسية على ربحية الشركات:

يبين الجدول التالي إجابات محور العوامل السياسية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ورتبة العبارة:

الجدول (٧) إجابات محور العوامل السياسية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

العبارة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإجابة
تحسن أرباح شركات التأمين يرتبط بتحسين الواقع الأمني للبلد	العدي النسبي	9	24	62	156	73	3.80	0.96	موافق
		2.8%	7.4%	19.1%	48.1%	22.5%			
تغيرات سعر الصرف تحول دون زيادة أرباح شركات التأمين	العدي النسبي	12	62	37	137	76	3.63	1.15	موافق
		3.7%	19.1%	11.4%	42.3%	23.5%			
تردي الأوضاع الأمنية في بعض المناطق يؤثر سلباً في أرباح شركات التأمين	العدي النسبي	18	30	57	147	72	3.69	1.09	موافق
		5.6%	9.3%	17.6%	45.4%	22.2%			
فرض البيئة الداخلية في بعض المناطق لشروط عمل غير قانونية يؤدي إلى توقف أنشطة التأمين فيها	العدي النسبي	9	12	75	154	74	3.84	0.91	موافق
		2.8%	3.7%	23.1%	47.5%	22.8%			
سببت الأحداث الأخيرة الناتجة عن الحرب ارتفاع الطلب التأميني على منتجات تأمينية دون أخرى كالتأمين على الحياة	العدي النسبي	11	15	89	147	62	3.72	0.94	موافق
		3.4%	4.6%	27.5%	45.4%	19.1%			
سببت الحرب توقف عدد من فروع الشركة عن العمل الأمر الذي انعكس سلباً على أرباح شركات التأمين	العدي النسبي	7	10	83	161	63	3.81	0.86	موافق
		2.2%	3.1%	25.6%	49.7%	19.4%			
المتوسط الكلي							3.75	0.64	موافق

يتضح من الجدول (٧) بعد إجراء المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عل فقرات العوامل السياسية أن اتجاهات المجيبين نحو جميع عباراته تقع ضمن المجال 4.19 - 3.40 وهي توافق الإجابة "موافق"، وبالنظر إلى المتوسط الكلي نجد أن هناك موافقة على العوامل السياسية كأحد العوامل المؤثرة في أرباح شركات التأمين وبوزن نسبي ٧٥%، ومن وجهة نظرنا فإن قطاع التأمين كغيره من القطاعات يتأثر بصورة مباشرة بواقع البيئة المحيطة.

٣-٥- نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بعامل الربحية في سياسات شركات التأمين:



لإجراء الاختبارات الخاصة بقبول أو رفض الفرضيات المتعلقة بعامل الربحية تم استخدام اختبار ستودنت لعينة واحدة One sample t.test لمقارنة الفقرات لكل عامل مع الوسط الفرضي (٣) ويقابل ٦٠% من الإجابات ونوضح النتائج في الجدول التالي:

الجدول (٨) نتائج اختبار ستودنت حول عامل الربحية

النتيجة	P-value	t.test	فرق المتوسطات	العامل
دال إحصائياً	**0	24.06	0.97	الربحية

نلاحظ أن $p\text{-value} < 0.05$ وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الربحية في سياسات شركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الربحية في سياسات شركات التأمين عند مستوى دلالة α يساوي ٠,٠٠٥، وبما أن الفرق موجب بالتالي متوسط الإجابات أعلى معنوياً من (٣) بنسبة بلغت ٣٢.٣٣%.

٣-٦- نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر العوامل السياسية في ربحية شركات التأمين العاملة في العراق:

لإجراء الاختبارات الخاصة بقبول أو رفض الفرضيات تم اختبار معنوية الانحدار بين المتغير التابع والمستقل، وتظهر النتائج في الجدول التالي:

الجدول (٩) إحصائيات الانحدار

Regression Statistics	
Multiple R	0.967868032
R Square	0.936768527
Adjusted R Square	0.936572156
Standard Error	0.162227391
Observations	324

نلاحظ أن $\text{Adjusted R Square} = 0.921$ أي علاقة الانحدار قوية جداً بين العوامل السياسية وربحية شركات التأمين أي أن العوامل السياسية تفسر ٩٣% من التغير في الربحية لهذه الشركات، ولدراسة معنوية العلاقة نورد جدول ANOVA:

الجدول (١٠) اختبار ANOVA

ANOVA					
	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	1	181.0187179	181.0187179	3774.274673	6.8469E-180
Residual	322	15.44350431	0.047961194		
Total	323	196.4622222			

نلاحظ أن قيمة sig المحسوبة أصغر من ٠.٠٥ وبالتالي نموذج الانحدار معنوي ولصيغة معادلة الانحدار نورد الجدول التالي:

الجدول (١١) تقدير معاملات الانحدار

	<i>Coefficients</i>	<i>Standard Error</i>	<i>t Stat</i>	<i>P-value</i>	<i>Lower 95%</i>	<i>Upper 95%</i>	<i>Lower 95.0%</i>	<i>Upper 95.0%</i>
Intercept	1.004754824	0.049314444	20.37445285	7.28834E-60	0.907735628	1.10177402	0.907735628	1.10177402
العوامل السياسية	0.768798036	0.012513982	61.43512572	6.8469E-180	0.744178547	0.793417526	0.744178547	0.793417526

نلاحظ أن قيمة t start بلغت ٦١.٤٣ وهي أعلى بالقيمة المطلقة من ٢ وبالتالي العوامل السياسية متغير معنوي، ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالاعتماد على الجدول السابق بالمعادلة التالية:

$$Y = 1.004754824 + 0.768798036 x$$

حيث تمثل Y المتغير التابع وهو الربحية، وتمثل X المستقل وهو العوامل السياسية.

المبحث الرابع: أثر العوامل الاقتصادية على الربحية

تم إعداد استبيان خاص وزع على عينة من الموظفين والعاملين والمدراء العاملين في قطاع التأمين في ذات العينة السابقة ذاتها التي تم دراستها وتحليلها في المبحث الثالث.

وصف أداة البحث:

تم استخدام أسلوب الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات، واشتمل الاستبيان المصمم على ثلاث أجزاء:

- الجزء الأول تضمن معلومات عن الشركة.
- الجزء الثاني تضمن معلومات عن المجيبين (طبيعة العمل، المستوى التعليمي، الاختصاص الدراسي، وسنوات الخبرة).
- الجزء الثالث تضمن على ٩ عبارات تشمل العوامل الاقتصادية (متوسط دخل الفرد، ارتفاع معدل البطالة، معدلات التضخم، الركود الاقتصادي، معدلات الفائدة). ويجاب على هذه العبارات باستخدام إحدى الإجابات الخمس لمقياس ليكرت، والجدول التالي يبين تقييم العبارات وفق ليكرت:

الجدول (١٢) يبين تقييم العبارات وفق ليكرت

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المجال	١.٧٩- ١.٠٠	٢.٥٩- ١,٨٠	٣.٣٩ -٢.٦٠	٤.١٩-٣.٤٠	٥.٠٠-٤.٢٠

صدق أداة الدراسة، تم التأكد من صدق أداة الدراسة وفق مايلي:

- صدق الاتساق الداخلي: تم احتساب معامل الارتباط بين متوسط العبارات مع المتوسط الكلي، وقد تم الحصول على أن معامل الارتباط هو معامل ثبات داخلي دالة إحصائياً $0.05 > sig$ وبالتالي يمكن التأكد من صدق فقرات أداة البحث.
- ثبات الأداة: تم بحث مدى توفر الثبات في إجابات أسئلة الاستبيان باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (١٣) معامل ألفا كرونباخ

المقياس	عدد البنود	ألفا كرونباخ	معامل الصدق
العوامل الاقتصادية	٩	٠.٨٦٥	الجزر التربيعي للثبات * ١٠٠
			%٩٣.٠١

نلاحظ أن قيمة معامل ألف كرونباخ أكثر من ٦٥% مما يعني الاطمئنان لمصداقية الأداة عند تحليل البيانات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم اتباع ذات الأساليب الإحصائية المستخدمة في المبحث الثالث السابق عند دراسة أثر الربحية على سياسات شركات التأمين، وأثر العوامل السياسية على ربحية شركات التأمين العاملة في العراق.

٤-١- تحليل إجابات العوامل الاقتصادية المؤثرة في ربحية شركات التأمين العاملة في العراق:

يبين الجدول التالي إجابات أثر العوامل الاقتصادية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ورتبة العبارة:

الجدول (١٤) إجابات أثر العوامل الاقتصادية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

العبارة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإجابة
يؤثر متوسط دخل الفرد على توسع أنشطة شركات التأمين	العددي	٠	٣	٦١	١٥٤	١٠٦	٤.١٢	٠.٧٣	موافق
	النسبي	٠%	٠.٩%	١٨.٨%	٤٧.٥%	٣٢.٧%			
يعد ارتفاع معدل البطالة سبباً لعدم لإقبال على التأمين	العددي	٠	٦	٤٦	١٧١	١٠١	٤.١٣	٠.٧٢	موافق
	النسبي	٠%	١.٩%	١٤.٢%	٥٢.٨%	٣١.٢%			
تؤثر معدلات التضخم المرتفعة بشكل سلبي على توسع أنشطة شركة التأمين	العددي	٠	١٥	٤٦	١٧٥	٨٨	٤.٠٤	٠.٧٧	موافق
	النسبي	٠%	٤.٦%	١٤.٢%	٥٤.٠%	٢٧.٢%			
يؤثر الركود الاقتصادي على توسع أنشطة شركات التأمين	العددي	١	٦	٤٥	١٦٦	١٠٦	٤.١٤	٠.٧٤	موافق
	النسبي	٠.٣%	١.٩%	١٣.٩%	٥١.٢%	٣٢.٧%			
تؤثر معدلات الفائدة على توسع أنشطة شركات التأمين	العددي	٥	٦	٤٩	١٥٩	١٠٥	٤.٠٩	٠.٨٣	موافق
	النسبي	١.٥%	١.٩%	١٥.١%	٤٩.١%	٣٢.٤%			
يساهم اتباع استراتيجيات التنوع الدائم في أنشطة شركات التأمين في توسع أنشطتها	العددي	١	٥	٤١	١٧٣	١٠٤	٤.١٥	٠.٧٢	موافق
	النسبي	٠.٣%	١.٥%	١٢.٧%	٥٣.٤%	٣٢.١%			
عدم اهتمام الشركات بمتوسط دخل الفرد عند تسعير منتجات التأمين يؤدي إلى تراجع مستوى نشاطاتها	العددي	١	١٢	٥٩	١٩٣	٥٩	٣.٩٢	٠.٧٣	موافق
	النسبي	٠.٣%	٣.٧%	١٨.٢%	٥٩.٦%	١٨.٢%			
تؤثر جودة الخدمات التي تقدمها الشركة على احتلال موقع تنافسي في السوق	العددي	٧	١٤	٦٠	١٦٣	٨٠	٣.٩١	٠.٨٩	موافق
	النسبي	٢.٢%	٤.٣%	١٨.٥%	٥٠.٣%	٢٤.٧%			
وجود ديوان التأمين العراقي سبب ضعف المنافسة بين شركات التأمين	العددي	٣	١٦	٦٥	١٧٦	٦٤	٣.٨٧	٠.٨٢	موافق
	النسبي	٠.٩%	٤.٩%	٢٠.١%	٥٤.٣%	١٩.٨%			
المتوسط الكلي									
							٤.٠٤	٠.٥٤	موافق

يتبين من الجدول (١٤) بعد إجراء المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات العوامل الاقتصادية أن اتجاهات المجيبين نحو جميع العبارات تقع ضمن المجال 3.40-4.19 وهي توافق الإجابة "موافق"، وبالنظر إلى مضمون العبارات نجد أن هناك موافقة على أن متوسط دخل الفرد يؤثر على توسع نشاطات شركات التأمين وبوزن نسبي ٨٢.٤٠%، كما أن هناك موافقة على أن ارتفاع معدل البطالة يعد سبباً في عدم الإقبال على التأمين وبوزن نسبي ٨٢.٦٠%، وهناك موافقة على أن معدلات التضخم المرتفعة تؤثر بشكل سلبي على توسع أنشطة شركات التأمين بوزن نسبي ٨٠.٨٠%، وكذلك الركود الاقتصادي بوزن نسبي ٨٢.٤٠%، ومعدلات الفائدة بوزن نسبي ٨١.٨٠%، كما أن هناك موافقة على أن عدم اهتمام شركات التأمين بمتوسط دخل الفرد عند تسعير منتجات التأمين قد تؤدي إلى تراجع مستوى نشاطاتها بوزن نسبي ٧٨.٤٠%، وعلى أن اتباع

استراتيجيات التنوع والتجديد الدائم في أنشطة الشركات يساهم في توسع أنشطتها بوزن نسبي ٨٣.٠٠%، وموافقة على أن جودة الخدمات المقدمة تؤثر على احتلال موقع تنافسي في السوق وبوزن نسبي ٧٨.٢٠%.

وبالنظر إلى المتوسط الكلي للمقياس نجد أن هناك موافقة على أن العوامل الاقتصادية تشكل أحد العوامل المؤثرة في الربحية لشركات التأمين وبوزن نسبي ٨٠.٨٠%.

٤-٢- نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية المؤثرة في سياسات شركات التأمين العاملة في العراق:

لإجراء الاختبارات الخاصة بقبول أو رفض الفرضيات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية المؤثرة في سياسات شركات التأمين العاملة في العراق، تم استخدام اختبار One sample t.test لمقارنة متوسط الفقرات لكل عامل مع الوسط الفرضي (٣) ويقابل ٦٠% من الإجابات، وتظهر النتائج في الجدول التالي:

الجدول (١٥) نتائج اختبار One sample t.test حول أثر العوامل الاقتصادية المؤثرة في الربحية

من الجدول السابق نجد أن:

العامل	1	2	3	4	5	الوسط الحسابي	n	df	St. Dev.	St.error	t statistic	p value	t critical
الوضع الاقتصادي	0	3	61	154	106	4.1203704	5	4	66.49586	29.73785	0.037675	0.971752	-2.13185
البطالة	0	6	46	171	101	123.03704	5	4	71.76141	32.09268	3.740325	0.020115	-2.13185
التضخم	0	15	46	175	88	126.60185	5	4	70.2047	31.3965	3.936804	0.017005	-2.13185
الركود	1	6	45	166	106	125.11728	5	4	70.46063	31.51095	3.875392	0.017911	-2.13185
الفائدة	5	6	49	159	105	122.74691	5	4	66.65733	29.81007	4.016996	0.015904	-2.13185
التنوع	1	5	41	173	104	124.91049	5	4	73.2407	32.75424	3.721976	0.020439	-2.13185
الدخل	1	12	59	193	59	129.64506	5	4	76.4212	34.1766	3.705607	0.020733	-2.13185
جودة الخدمات	7	14	60	163	80	123.12963	5	4	62.88641	28.12366	4.27148	0.012935	-2.13185
التبعية	3	16	65	176	64	117.13889	5	4	68.13002	30.46867	3.746106	0.020015	-2.13185
الكلي	18	83	472	1530	813	1090.6605	5	4	618.7194	276.6997	3.930833	0.017091	-2.13185

- بالنسبة لدخل الفرد نلاحظ أن $p\text{-value} < 0.05$ وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الدخل في الربحية لشركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدخل الفرد في ربحية شركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة α تساوي ٠.٠٥.

- بالنسبة لعامل البطالة نلاحظ أن $p\text{-value} < 0.05$ وعليه نرفض الفرضية القائلة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل البطالة في ربحية شركات التأمين المدروسة ونؤكد على أنه

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل البطالة في ربحية شركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة α يساوي ٠.٠٠٠٥.
- بالنسبة لعامل التضخم نلاحظ أن $p\text{-value} < 0.05$ وعليه نرفض الفرضية القائلة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل التضخم في ربحية شركات التأمين المدروسة ونؤكد على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل التضخم في ربحية شركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة α يساوي ٠.٠٠٠٥.
 - بالنسبة لعامل الركود الاقتصادي نلاحظ أن $p\text{-value} < 0.05$ وعليه نرفض الفرضية القائلة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الركود الاقتصادي في ربحية شركات التأمين المدروسة ونؤكد على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الركود الاقتصادي في ربحية شركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة α يساوي ٠.٠٠٠٥.
 - بالنسبة لعامل معدلات الفائدة نلاحظ أن $p\text{-value} < 0.05$ وعليه نرفض الفرضية القائلة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل معدلات الفائدة في ربحية شركات التأمين المدروسة ونؤكد على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل معدلات الفائدة في ربحية شركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة α يساوي ٠.٠٠٠٥.
 - بالنسبة لعامل تنوع الاستراتيجيات نلاحظ أن $p\text{-value} < 0.05$ وعليه نرفض الفرضية القائلة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل تنوع الاستراتيجيات في ربحية شركات التأمين المدروسة ونؤكد على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل تنوع الاستراتيجيات في ربحية شركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة α يساوي ٠.٠٠٠٥.
 - بالنسبة لعامل جودة الخدمات نلاحظ أن $p\text{-value} < 0.05$ وعليه نرفض الفرضية القائلة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل جودة الخدمات في ربحية شركات التأمين المدروسة ونؤكد على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل جودة الخدمات في ربحية شركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة α يساوي ٠.٠٠٠٥.

النتائج والمناقشة:

- هناك موافقة على أن عامل الربحية يشكل أحد العوامل المؤثرة في سياسات شركات التأمين، لأنه أحد مخرجات شركات التأمين الهامة التي تؤمن استمراريتها وتطورها.
- وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين العوامل السياسية وربحية شركات التأمين، والتي يجب أن تدرس بشكل معمق من قبل شركات التأمين عند وضع سياساتها للحفاظ على موقعها واستمرار تقديم خدماتها.

- تؤثر كل من عوامل البطالة والتضخم ومستوى دخل الفرد ومعدلات الفائدة في ربحية شركات التأمين، فالبطالة تؤثر بشكل مباشر في دخل الفرد، كما أن انخفاض مستويات الدخل والقوة الشرائية والتضخم تلعب دوراً سلبياً في الإقبال على التأمين.
- تؤثر عوامل جودة الخدمات وتنوع الاستراتيجيات في ربحية شركات التأمين، حيث تشكل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة عوامل مهمة في تحسين ربحية الشركات عبر تحسين خدماتها وتسهيل معاملاتها.

التوصيات:

- ضرورة الدراسة المعمقة والتحليل الدقيق لكافة العوامل السياسية المؤثرة في البيئة الخارجية من قبل شركات التأمين قبل وضع سياساتها واتخاذ القرار لما لذلك من أثر على الوضع المستقبلي للشركة إذا لم تحدد وتحلل هذه العوامل بدقة.
- يجب على شركات التأمين إجراء تحليل وفق أسس علمية وإحصائية لكافة العوامل الاقتصادية المؤثرة في البيئة الخارجية عند وضع السياسات وقبل اتخاذ القرار للتقليل من أي مخاطر مستقبلية.
- ضرورة مواكبة التشريعات للتطورات المتسارعة في قطاع التأمين.
- ضرورة تخفيض معدلات البطالة لتأثيرها العكسي على معدلات نمو الاقتصاد.
- ضرورة كبح جماح التضخم لما لارتفاع معدلاته من أثر سلبي على توسع أنشطة الشركات.
- ضرورة الاهتمام بجودة الخدمات المقدمة من قبل شركات التأمين لتعزيز التنافس وزيادة الربحية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

١. قاسم، محمد حسن، " العقود المسماة: البيع - التأمين - الإيجار، دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.
٢. شريقي، طرفة، ومحمد، رافد، " دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، المجلد ٣٠، العدد ٤، سورية، ٢٠٠٠.
٣. زاهر، لانا، " أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، سورية، ٢٠١٤.
٤. ملحم، عمر، "العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٩.



٥. سليمة، طبائية، "دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.
٦. إحصائية نشاط شركات التأمين العاملة في العراق لعام ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، إعداد جمعية التأمين العراقية.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Picard ,M. & Besson, A. Les Assurances Terrestres en Droit Francais, t. 1, 4e ed, 1975.
2. Poster, T & Streib, G. Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status After Two Decades. Public Administration Review, Vol. 65, No. 1. 2005.
3. Chen, S. Yang, J. Environmental Pollution Liability Insurance Pricing and the Solvency of Insurance Companies in China: Based on Black-Scholes Model Int. J. Environ. Res. Public Health. 2023.
4. Bolsoar, M. Decision Making In Insurance Companies Using Data Science. USA. The Boston Consulting Group.